

Distr.: General
23 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون (1994)

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

نحو تحول عادل: أزمة المناخ والحق في السكن

تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في عدم التمييز في هذا السياق، بالاكريشنان راجاغبال

موجز

تهدد أزمة المناخ تهديداً شديداً فرص التمتع بالحق في السكن اللائق في جميع أنحاء العالم. وقد تقوض سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتصدي على غير هدى للأحداث المناخية الحق في السكن اللائق في بعض الأحيان. وتواجه الفئات المهمشة كما تواجه مساكنها خطراً بالغاً، وتعرض هذه الفئات لتأثير تغير المناخ مما يستلزم إشراكها في الاستجابات المناخية على جميع المستويات.

ويسهم الإسكان نفسه إسهاماً كبيراً في تغير المناخ، من خلال بناء المساكن، والزحف الحضري العشوائي، وتصلب التربة، واستهلاك الطاقة، واستخدام المياه، والملوثات، وإزالة الغابات، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي. ولذلك من الضروري القيام بتدخل في قطاع الإسكان يكون جيد التصميم ومناسباً من حيث التوقيت. ويشمل ذلك تكثيف الجهود لتحسين كفاءة الطاقة، واتخاذ تدابير لتوفير الكهرباء للأسر المعيشية، ودمج الاستدامة في قوانين ومعايير البناء، واستخدام أساليب ومواد البناء منخفضة الكربون، والاستفادة بشكل أكثر إنصافاً من المساكن القائمة، ودمج تغير المناخ والقدرة على التكيف مع المناخ في التخطيط الحضري.

ومن الضروري تحقيق انتقال عادل نحو مساكن مراعية للحقوق ومتقيدة بها ومقاومة للمناخ وخالية من الكربون. ومن الضروري إقامة التعاون الدولي وتوفير الدعم المالي والاستثمارات الكبيرة لدعم هذا التحول، بما في ذلك إنشاء صندوق لدعم تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه في قطاع الإسكان للبلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ. ويجب أن ينطوي الانتقال العادل أيضاً على سبل انتصاف دولية وتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ في مجال الإسكان.



الرجاء إعادة الاستعمال

ويجب تقاسم تكاليف التحول في قطاع الإسكان تقاسماً عادلاً فيما بين البلدان وداخلها،
وفيما بين السلطات العامة ودافعي الضرائب وأصحاب المنازل والمستأجرين أو غيرهم من الفئات المتضررة،
لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

المحتويات

الصفحة

4	مقدمة.....	أولاً -
4	إطار القانون الدولي: الحق في السكن اللائق في سياق تغير المناخ.....	ثانياً -
4	ألف - الالتزامات المتعلقة بالحق في السكن اللائق.....	
6	باء - الالتزامات بموجب الأطر القانونية الدولية الرامية إلى معالجة أزمة المناخ.....	
6	تأثير أزمة المناخ في الحق في السكن اللائق.....	ثالثاً -
6	ألف - الظواهر الجوية القصوى.....	
8	باء - الظواهر البطيئة الحدوث.....	
9	جيم - الآثار السلبية للسياسات والاستجابات المناخية على الحق في السكن.....	
12	دال - الفئات المهمشة والأشخاص المهمشون.....	
13	الإسكان كمساهم في أزمة المناخ.....	رابعاً -
14	ألف - استهلاك الطاقة للطهي والتدفئة والتبريد والإضاءة.....	
14	باء - البناء ومواد البناء.....	
15	جيم - زيادة متوسط نصيب الفرد من مساحة السكن.....	
15	دال - انبعاث الملوثات.....	
15	هاء - الزحف العمراني وإزالة الغابات وتصلب التربة.....	
16	نحو سكن عادل قائم على حقوق الإنسان ومقاوم للمناخ ومحاييد من حيث الكربون للجميع.....	خامساً -
22	الاستنتاجات والتوصيات.....	سادساً -

أولاً - مقدمة

1- أزمة المناخ هي أيضاً أزمة سكن. وقد أدى الاحترار العالمي الذي بلغ 1,1 درجة مئوية بالفعل إلى زيادة تواتر وشدة الظواهر الجوية المتطرفة، فضلاً عن العمليات البطيئة الحدوث، وكلاهما يهدد بشدة إعمال الحق في السكن في جميع أنحاء العالم. وتنعكس هذه الآثار بشكل غير متناسب على الناس في البلدان المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، مما يعمق أوجه عدم المساواة القائمة ويكون له تأثير غير متناسب على أولئك الذين يساهمون بصورة أقل في تغير المناخ.

2- وقد دفعت التطورات السريعة وكذا تحسن المعارف في مجال آثار المناخ وأسبابه المقرر الخاص إلى إعداد هذا التقرير، الذي يستند فيه إلى عمل المقرررين الخاصين السابقين، ولا سيما التقرير السابق عن تغير المناخ والحق في السكن اللائق⁽¹⁾. ويساهم الإسكان - من خلال قطاع البناء والإنفاق على الطاقة للمباني - مساهمة كبيرة في تغير المناخ، حيث بلغ في عام 2020 نسبة 37 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة⁽²⁾. ويدعو المقرر الخاص إلى التدخل في قطاع الإسكان في الوقت المناسب وبشكل جيد التصميم ويشرح ما يمكن أن يشكل نهجاً قائماً على حقوق الإنسان للانتقال العادل نحو إسكان قادر على الصمود في وجه تغير المناخ وخال من الكربون. ويتطلب تغير المناخ مستويات غير مسبقة من الاستثمار في التخفيف والتكيف، وكذلك في إعادة بناء المساكن في أعقاب الأحداث المتطرفة، إذا أريد تحقيق المعيار العالمي للإسكان اللائق والحفاظ عليه.

3- ولإثراء التقرير، أجرى المقرر الخاص سلسلة من المشاورات مع الدول، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة المشاركة في تمويل وبناء المساكن، والخبراء الأكاديميين. ووجه الدعوة أيضاً لتقديم الإسهامات، وتلقى ما يقرب من 70 إسهاماً ورداً على الاستبيان⁽³⁾.

ثانياً - إطار القانون الدولي: الحق في السكن اللائق في سياق تغير المناخ

ألف - الالتزامات المتعلقة بالحق في السكن اللائق

4- الحق في السكن اللائق، المكرس في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 11(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حق راسخ بموجب القانون الدولي. وما يشكل سكناً "ملائماً" تحدده جزئياً عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية ومناخية وإيكولوجية وغيرها. وبغض النظر عن أي سياق معين، فإنه يشمل المعايير الدنيا التالية: أمن الحياة، وتوافر الخدمات، والقدرة على تحمل التكاليف، والصلاحية للسكن، وإمكانية الوصول، والموقع المناسب، والملاءمة الثقافية⁽⁴⁾. وتظل هذه العناصر وثيقة الصلة دائماً في ضوء التحديات الجديدة التي تفرضها أزمة المناخ على إعمال الحق في السكن، فضلاً عن جهود التخفيف والتكيف التي تبذل استجابة للأزمة.

(1) A/64/255.

(2) United Nations Environment Programme (UNEP), 2021 *Global Status Report for Buildings and Construction: Towards a Zero-Emissions, Efficient and Resilient Buildings and Construction Sector* (Nairobi, 2021), p. 15.

(3) انظر <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-input-right-adequate-housing-and-climate-change>.

(4) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 4(1991)، الفقرة 8.

5- ويرى المقرر الخاص أن أزمة المناخ تستلزم الاعتراف بعنصر إضافي من عناصر السكن اللائق: الاستدامة. ولا ينبغي السعي إلى ما لا نهاية إلى تحقيق أهداف الإسكان بطريقة تدمر الكوكب. فأزمة المناخ تقوض بالفعل، بالنسبة للعديد من الأشخاص، الحق في العيش "في مكان ما في أمن وسلام وكرامة"⁽⁵⁾. ويتعين على الدول أن تبني القدرة على الصمود وأن تعزز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد⁽⁶⁾ من البصمة الكربونية للإسكان نفسه بحيث يمكن للجميع التمتع بالحق في السكن اللائق، بما في ذلك الأجيال المقبلة. ويلزم تفسير الحق في السكن اللائق بما يتفق مع الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، الذي اعترفت به الجمعية العامة مؤخراً في قرارها 300/76 ومن شأن إضافة "الاستدامة" كعنصر من عناصر ما يشكل كفاية السكن أن يؤكد الترابط بين جميع حقوق الإنسان، بالنظر إلى أن السكن حق تمكيني حاسم للتمتع بالعديد من حقوق الإنسان الأخرى في سياق تغير المناخ.

6- ويقع على عاتق الدول التزام باتخاذ خطوات بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة من أجل الأعمال التدريجي والكامل للحق في السكن اللائق للجميع، مع إيلاء الأولوية الواجبة للفئات التي تعيش في ظروف غير مواتية⁽⁷⁾. ويشمل الالتزام اتخاذ تدابير لمنع الضرر المتوقع الناجم عن تغير المناخ، وتعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة في محاولة للقيام بذلك. وسيطلب الأعمال الكامل في جميع الحالات تقريباً اعتماد استراتيجية وطنية للإسكان، ينبغي أن تعكس مشاورات حقيقية واسعة النطاق مع جميع المتضررين ومشاركتهم، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في حالات التشرد، والذين لا يعيشون في مساكن ملائمة، وممثليهم⁽⁸⁾.

7- ويقع على عاتق الدول التزام بتوفير سبيل انتصاف فعال في حالات انتهاكات الحق في السكن اللائق، بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن عدم اعتمادها تدابير التكيف وتجنب آثار تغير المناخ والحد منها. وتشمل سبل الانتصاف الفعالة تقديم تعويضات كاملة لأولئك الذين انتهكت حقوقهم واتخاذ خطوات لمنع الانتهاكات في المستقبل⁽⁹⁾.

8- وبموجب المادتين 2 و11(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يقع على عاتق الدول الأطراف التزام بالتماس وتوفير التعاون والمساعدة الدوليين من أجل ضمان أعمال الحق في السكن اللائق⁽¹⁰⁾. وقد شددت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه ينبغي للدول الأطراف، المتلقية للمساعدة والمقدمة لها على السواء، أن تكفل تخصيص نسبة كبيرة من التمويل لتهيئة الظروف المفضية إلى توفير السكن اللائق لعدد أكبر من الأشخاص⁽¹¹⁾. وقد شددت خمس من هيئات معاهدات الأمم المتحدة بصورة مشتركة على أنه ينبغي للدول ذات الدخل المرتفع أن تدعم جهود التكيف والتخفيف في البلدان النامية، ليس فقط عن طريق تمويل المبادرات، ولكن أيضاً عن طريق تيسير نقل التكنولوجيات الخضراء⁽¹²⁾. ويود المقرر الخاص أن يشدد على أن على الدول أيضاً التزامات تتجاوز الحدود الإقليمية بتجنب السلوك الذي من شأنه أن يخلق خطراً متوقعاً يتمثل في إعاقة التمتع بالحق في السكن اللائق في دول أخرى⁽¹³⁾.

(5) المرجع نفسه، الفقرة 7.

(6) قرار الجمعية العامة 256/71.

(7) انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 4(1991)، الفقرة 11.

(8) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 4(1991)، الفقرة 12.

(9) انظر *Human Rights Committee, Billy et al. v. Australia* (CCPR/C/135/D/3624/2019).

(10) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 2 و11(1).

(11) التعليق العام رقم 4(1991)، الفقرة 19.

(12) HRI/2019/1، الفقرة 17.

(13) A/HRC/43/43، الفقرة 76.

9- وأخيراً، ينبغي للدول أن تعتمد تشريعات لمنع الأضرار المناخية وانتهاكات الحق في السكن من جانب الشركات أو المستثمرين المقيمين في أراضيها أو ولايتها القضائية، بغض النظر عما إذا كان الضرر قد حدث داخل ولايتها القضائية أو في الخارج. وتتص المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على أن على الأعمال التجارية التزامات ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان (المبدأ 17) وأنه ينبغي أن تتاح للأفراد والمجتمعات المحلية سبل الانتصاف المناسبة والفعالة (المبدأ 25).

باء - الالتزامات بموجب الأطر القانونية الدولية الرامية إلى معالجة أزمة المناخ

10- توافقت الدول في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ على تحقيق استقرار تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي (المادة 2). ويهدف اتفاق باريس إلى الحد من الاحترار إلى "أقل بكثير" من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وفي اتفاق باريس، تقرر الدول الأطراف بأنه عند اتخاذ إجراءات للتصدي لتغير المناخ، ينبغي لها احترام التزاماتها بشأن حقوق الإنسان وتعزيزها والنظر فيها. ويتوقع من الدول الأطراف أن تعد مساهمات متتالية محددة وطنياً وتبلغ عنها وتحافظ عليها - تدابير التخفيف والتكيف المحلية - التي تعترف بتحقيقها. ومن المتوقع أن تعكس المساهمات أعلى طموح ممكن للدول الأطراف وأن تأخذ في الاعتبار مسؤولياتها المشتركة ولكن المتباينة. ويتوقع أيضاً من الدول الأطراف أن تشارك في تخطيط التكيف وتنفيذه، بما في ذلك عن طريق صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية⁽¹⁴⁾.

ثالثاً - تأثير أزمة المناخ في الحق في السكن اللائق

11- تؤثر أزمة المناخ بالفعل تأثيراً شديداً على جميع جوانب التمتع بالحق في السكن في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى الأضرار والدمار الناجمين عن الظواهر الجوية المتطرفة الأكثر تواتراً، فإن الحق في السكن اللائق تقوضه الأحداث البطيئة الحدوث، مثل التصحر وارتفاع منسوب مياه البحر، التي تهدد صلاحية السكن في المساكن والمستوطنات البشرية. ويجبر تغير المناخ الناس أكثر فأكثر على الهجرة من المناطق الريفية بسبب فقدان سبل العيش والمياه العذبة للزراعة والشرب. وينتقلون إلى المدن، التي غالباً ما تكون مثقلة بالأعباء وغير قادرة على ضمان توفير السكن اللائق للجميع. وهكذا يضطر العديد من الأشخاص إلى إقامة منازلهم في مستوطنات غير رسمية، حيث يعيش الكثيرون في ظروف غير ملائمة أو حتى غير إنسانية، وغالباً ما يكون ذلك في غياب صاخر لأي أمن للحياة. ومن بين 40,4 مليون نازح حديث في عام 2020، نزح 30 مليون شخص بسبب الأحداث المرتبطة بالطقس، والتي تتراوح من الجفاف إلى الأعاصير - وهو عدد أكبر بكثير من عدد النازحين بسبب النزاع⁽¹⁵⁾. ومن المتوقع أن يزداد هذا الرقم فقط.

ألف - الظواهر الجوية القصوى

12- إلى جانب الخسائر في الأرواح البشرية، أصبح الدمار الذي تحدثه الظواهر الجوية المتطرفة الناجمة عن المناخ، بما في ذلك الأعاصير والأعاصير المدارية والفيضانات وحرائق الغابات، واضحاً بشكل مؤلم في السنوات الأخيرة، كما يتضح من العديد من التقارير التي تلقاها المقرر الخاص.

(14) اتفاق باريس، الديباجة والمواد (1) 2 (أ) و(2) 4 و(3) و(9) 7 و(11).

(15) انظر <https://www.internal-displacement.org/global-report/grid2021/>.

1- الرياح والفيضانات

13- تسببت العواصف الناجمة عن المناخ، وتغير أنماط الرياح الموسمية، وغيرها من الأحداث المتصلة بالطقس والطقس، بما في ذلك زيادة معدل ذوبان الأنهار الجليدية، في إلحاق أضرار بالمساكن وتدميرها على مستويات كارثية. وأصبحت الظواهر الجوية أكثر تواتراً وشدة في السنوات الأخيرة، مما لم يترك أي منطقة في العالم آمنة. وتسببت الأمطار الموسمية الغزيرة في باكستان في أشد فيضانات في تاريخ البلاد الحديث، تاركة ثلث البلاد تحت الماء، مما ألحق أضراراً بما لا يقل عن 1,5 مليون منزل في إقليم السند وحده⁽¹⁶⁾. وفي نيوزيلندا، شهدت فيضانات شديدة في تموز/يوليه 2021 وفبراير 2022 على الساحل الغربي للجزيرة الجنوبية. وتطلبت الفيضانات في تموز/يوليه إجلاء 2 000 شخص وألحقت أضراراً بـ 563 منزلاً⁽¹⁷⁾. وتعرضت البرازيل عدة مرات لأمطار غزيرة وانهيارات أرضية وعواصف في عامي 2021 و2022 مما أدى إلى نزوح أكثر من 134 000 شخص⁽¹⁸⁾. وفي عام 2021، تسببت الفيضانات بعد هطول الأمطار الغزيرة في أضرار جسيمة في أجزاء من بلجيكا وألمانيا وهولندا، مما تسبب في أضرار تقدر بنحو 13 مليار يورو للعقارات السكنية في ألمانيا و200 مليون يورو في هولندا⁽¹⁹⁾. وخلال موسم الأمطار لعام 2020⁽²⁰⁾، انهارت آلاف المنازل في السودان، تاركة ملايين الأشخاص بلا مأوى⁽²¹⁾. وألحق إعصار هارفي، الذي ضرب هيوستن ومقاطعة هاريس في تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية، أضراراً بأكثر من 300 000 منزل، بما في ذلك 25 في المائة من المساكن الميسورة التكلفة في هيوستن⁽²²⁾.

2- الحرارة الشديدة والبرودة

14- إن زيادة تواتر وشدة موجات الحر هي "أداة قتل صامت" تؤدي إلى⁽²³⁾ وفاة الآلاف في منازلهم، عندما تقتصر المنازل إلى العزل أو التبريد الكافي⁽²⁴⁾. وتشكل الحرارة الشديدة مخاطر محددة على كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال وتزيد من سوء النتائج الصحية لحديثي الولادة⁽²⁵⁾.

15- وتهدد موجات الحر أيضاً ظروفًا مواتية لحرائق الغابات، والتي يمكن أن تسبب أضراراً جسيمة وواسعة النطاق للمساكن، خاصة في المناطق الريفية. ففي أستراليا، دمرت حرائق "الصيف الأسود" 20/2019

(16) انظر <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/09/pakistan-un-experts-call-more-international-solidarity-flood-victims>

(17) New Zealand submission

(18) Facts and Norms Institute submission

(19) Witten Tenants Union submission

(20) College voor de Rechten van de Mens (Netherlands Institute for Human Rights) submission

(21) Adequate Housing Organization Sudan submission

(22) Earthjustice submission

(23) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2021: The Physical Science Basis – Working Group I Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge University Press, 2021)

(24) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies and the Red Cross Red Crescent Climate Centre, *Extreme Heat: Preparing for the Heatwaves of the Future* (2022)

(25) انظر أيضاً A/77/226، الفقرة 48. <https://www.hrw.org/news/2022/08/12/europe-heatwaves-disastrous-older-people-people-disabilities>

أكثر من 3 000 منزل⁽²⁶⁾. وفي عام 2017، دمرت حرائق الغابات في البرتغال ما يقرب من 2 000 مسكن⁽²⁷⁾.

16- ومع أن تغير المناخ سيقبل من خطر الثلوج والجليد، والحاجة العامة للتدفئة في المناطق الباردة تقليدياً، إلا أنه قد يزيد في الواقع من خطر وشدة البرد القارس المتقطع بسبب الاضطرابات التي يسببها لأنماط الطقس التقليدية مثل الدوامة القطبية⁽²⁸⁾. وكان هذا هو الحال، على سبيل المثال، مع البرد القارس الذي ضرب تكساس في عام 2021. ويمكن أن يكون البرد القارس مميتاً مثله مثل الحرارة الشديدة، ويشكل أيضاً تهديدات للبنية التحتية، بما في ذلك أنظمة الطرق والكهرباء والمياه. والمستأجرون ذوو الدخل المنخفض وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة هم الأكثر استضعافاً، وربما أكثر من يعيشون في مساكن منخفضة الجودة، في ظل عدم كفاية العزل أو التجهيز. وإلى جانب ارتفاع أسعار الطاقة، فإن الظروف الجوية القاسية لها آثار على قابلية السكن والقدرة على تحمل تكاليف الإسكان وتزيد من ترسيخ فقر الطاقة الذي يواجهه الكثير من الناس اليوم⁽²⁹⁾.

باء - الظواهر البطيئة الحدوث

17- الواقع أن العديد من الأحداث البطيئة النشوء المعروفة مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة، وتحمض المحيطات، وانحسار الأنهار الجليدية وما يتصل به من آثار، والتلحح، وتدهور الأراضي والغابات، وفقدان التنوع البيولوجي⁽³⁰⁾، والتصحّر لها تأثير على التمتع بالسكن اللائق، وخاصة فيما يتعلق بصلاحياتها للسكن وموقعها. وتترتب على التغيرات البيوفيزيائية الأخرى، بما في ذلك تغيرات الأرض والتربة، والتغيرات في أداء النظم الإيكولوجية، آثار على الإسكان.

18- ولعل أبرزها أن ارتفاع منسوب مياه البحر سيؤدي إلى غمر جزئي أو كلي لبعض المناطق الساحلية مع ما يقابل ذلك من خسائر في الممتلكات وأضرار في البنية التحتية وتعطيل الخدمات الأساسية⁽³¹⁾. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن يتعرض مليار شخص في منتصف المدة (2040-2060) للمخاطر المناخية الخاصة بالسواحل في المدن والمستوطنات المنخفضة وفي الجزر الصغيرة⁽³²⁾. والدول الجزرية الصغيرة النامية معرضة للخطر بوجه خاص: ففي بلدان جزر المحيط الهادئ، تقع نسبة 57 في المائة

(26) Australia, Australian National Audit Office, *Administration of the National Bushfire Recovery Agency* (2021). على الرابط التالي: https://www.anao.gov.au/sites/default/files/Auditor-General_Report_2020-21_46.pdf

(27) Portugal submission.

(28) Judah Cohen and others, "Linking Arctic variability change with extreme winter weather in the United States", *Science*, vol. 373, No. 6559 (September 2021).

(29) Amulya K.N. Reddy, "Energy and social issues", in United Nations Development Programme (UNDP), Department of Economic and Social Affairs and World Energy Council, *Energy and The Challenge of Sustainability* (UNDP, 2000).

(30) انظر https://unfccc.int/files/adaptation/application/pdf/soe_synopsis.pdf

(31) انظر عموماً Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate* (2019), chap. 4.

(32) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability – Working Group II Contribution to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change* (Cambridge University Press), "Summary for policymakers", para. B.4.5.

من الهياكل الأساسية المبنية في مناطق ساحلية معرضة للخطر⁽³³⁾. وفيما يتعلق بكيريباس، لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه "لما كان احتمال غرق بلد بأكمله احتمالاً في غاية الخطورة، فإن ظروف الحياة في هذا البلد قد تغدو متعارضة مع الحق في العيش بكرامة قبل أن يتحول الخطر إلى واقع"⁽³⁴⁾. ولاحظت اللجنة أن الشعوب الأصلية في منطقة مضيق توريس تواجه احتمال الاضطراب إلى ترك ديارها، بسبب تآكل الجزر والفيضانات، وعدم وجود تدابير تكيف كافية، مما يشكل انتهاكاً لحقها في الحياة الخاصة والأسرية والمنزلية وحقوقها الثقافية⁽³⁵⁾.

19- وسيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم العديد من عمليات التصحر، مما يضاعف من العوامل الأخرى التي تسبب تدهور الأراضي والتصحر. وقد تم تصنيف ما يقرب من 9 في المائة من الأراضي الجافة، التي تغطي حوالي 46 في المائة من مساحة الأراضي العالمية والتي يقطنها 3 مليارات شخص، على أنها بؤر للتصحر، تؤثر على حوالي 500 مليون شخص، ولا سيما في جنوب وشرق آسيا، ومنطقة الصحراء، بما في ذلك شمال أفريقيا، والشرق الأوسط. وتسهم الضغوط المجتمعية المتمثلة في التصحر وتقلب المناخ وتغير المناخ في الفقر وانعدام الأمن الغذائي وزيادة عبء الأمراض، مما يجعل موقع السكن غير ملائم وبالتالي يجبر الناس على الهجرة⁽³⁶⁾. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي تغير المناخ إلى زيادة تفاقم الملوحة، التي تعد بالفعل واحدة من القضايا البيئية والاجتماعية والاقتصادية العالمية الرئيسية، حيث من المتوقع أن تكون الأراضي الجافة في جنوب وغرب أستراليا والمكسيك وجنوب أفريقيا وجنوب غرب الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية بؤراً للملوحة⁽³⁷⁾، مما سيزيد من الهجرة الناجمة عن المناخ.

جيم - الآثار السلبية للسياسات والاستجابات المناخية على الحق في السكن

20- كثيراً ما يواجه ضحايا الكوارث الناجمة عن المناخ تأخيرات كبيرة في إعادة بناء المساكن، وبالتالي يضطرون إلى العيش في ملاجئ مؤقتة لفترات طويلة من الزمن. وفي بعض السياقات، تصبح إعادة التأهيل أبطأ مع تزايد تواتر الكوارث الناجمة عن المناخ. وفي فيجي، لا يزال بعض سكان الريف يعيشون في خيام بعد أكثر من خمس سنوات من إعصار استوائي⁽³⁸⁾. وبعد ما يقرب من 10 سنوات من إعصار ساندي، لم تنته مدينة نيويورك بعد من إصلاح الأضرار التي لحقت بالمساكن العامة بقيمة 3 مليارات دولار بسبب العاصفة، ولا يتوقع أن يتم ذلك حتى كانون الأول/ديسمبر 2023، بسبب التأخير في الحصول على تمويل الإغاثة في حالات⁽³⁹⁾ الكوارث. وهناك نقاشات شاسعة بين الأموال التي يمكن للبلدان تعبئتها لإعادة الإعمار بعد الظواهر الجوية القاسية. وغالباً ما يكون الدعم المالي الحكومي بعد الكوارث، حتى في البلدان المتقدمة، غير كاف ولا يعوض جميع الخسائر. وفي عام 2020، تم التأمين على أقل من نصف جميع الخسائر المرتبطة بالكوارث. وتتركز تغطية التأمين في البلدان المتقدمة النمو بينما تقل التغطية في معظم الاقتصادات النامية والناشئة عن 10 في المائة⁽⁴⁰⁾. ويتسبب تغير المناخ في أزمة تتعلق بقبالية التأمين،

(33) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report on the Ocean and Cryosphere*, chap. 4

(34) تيتيوتا ضد نيوزيلندا (CCPR/C/127/D/2728/2016)، الفقرة 9-11.

(35) Billy et al. v. Australia

(36) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Special Report on Climate Change and Land*, chap. 3

(37) Amirhossein Hassini, Adisa Azapagic and Nima Shokri, "Global predictions of primary soil salinization under changing climate in the 21st century", *Nature Communications*, vol. 12 (2021)

(38) Will Ventures submission

(39) Earthjustice submission

(40) United Nations Office for Disaster Risk Reduction, *Global Assessment Report on Disaster Risk Reduction 2022*, pp. 32-34

حيث ترفع شركات التأمين أقساط التأمين أو، في بعض الحالات، ترفض التأمين على الممتلكات في المناطق عالية الخطورة⁽⁴¹⁾.

21- وخلافاً لنهج إعادة البناء على نحو أفضل، فإن التعمير بعد الكوارث يمكن في كثير من الأحيان أن يخدم مصالح النخب ويعزز الخصخصة أو الاستيلاء على الأراضي. وفي أعقاب الأعاصير في الولايات المتحدة، قام الملاك بطرد المستأجرين تحت ستار إعادة التصميم وإعادة البناء، وبالتالي زيادة الإيجارات لجذب المستأجرين الأكثر ثراءً بمجرد انتهاء أعمال إعادة الإعمار⁽⁴²⁾. وفي جزيرتي بروفيديسيا وسانتا كاتالينا، كولومبيا، تأخرت جهود التعمير ولم تكن في نهاية المطاف مناسبة من الناحية الثقافية، لأن تطلعات وتوصيات شعب ريزال لم تؤخذ في الاعتبار وسادت مصالح ورؤى أخرى⁽⁴³⁾.

22- وقد يمثل انتهاك الحق في السكن في عدم اتخاذ تدابير تكيف مناسبة وفي الوقت المناسب، كما هو الحال في كثير من الأحيان عندما تواجه الفئات والمجتمعات المهمشة المخاطر، انتهاكاً للحق في السكن. ومع ذلك، فإذا لم يتم تصميم هذه الإجراءات من منظور شامل وطويل الأجل متوافق مع الحقوق، فإنها يمكن أن تزيد من خطر الآثار الضارة المرتبطة بالمناخ، أو تحبس أو تزيد أو تحول نقاط الضعف، أو ترسخ أوجه عدم المساواة القائمة - والتي يشار إليها أيضاً باسم سوء التكيف⁽⁴⁴⁾. وهناك مخاوف من أن تكون التدابير التي اتخذتها عدة دول قد أسفرت عن تشريد غير ضروري وعمليات إخلاء قسري دون التشاور أو المشاركة أو الإنصاف الإجرائي للمتضررين⁽⁴⁵⁾. وفي عام 2021، واجه ما يقرب من 100 000 شخص كانوا يعيشون على طول مجريين مائيين ضيقين في كراتشي بباكستان عمليات إخلاء قسري وهدم منازلهم كجزء من مشروع للحد من مخاطر الفيضانات الناجمة عن المناخ⁽⁴⁶⁾.

23- ويشير مصطلح "الترقية الحضرية لأغراض المناخ" إلى كيفية تأثير عوامل مثل التعرض الجغرافي أو المرونة الهندسية أو حتى الاستثمارات العامة في المرونة أو كفاءة الطاقة في قابلية تسويق الممتلكات وتقييمها، وبالتالي تقليل القدرة على تحمل تكاليف الإسكان⁽⁴⁷⁾. ونظراً لارتفاع موقع حي ليتل هايتي في ميامي، بانتت تتوافر له حماية نسبية من الفيضانات وارتفاع مستوى سطح البحر، وهو حي يضم ما يقرب من 30 000 من السكان، حوالي 75 في المائة منهم من السود أو الأمريكيين من أصل أفريقي و47 في المائة منهم يعيشون في فقر، ولذلك، يشهد هذا الحي توسعاً عمرانياً هو الأكثر تسارعاً في جنوب فلوريدا⁽⁴⁸⁾.

(41) New Zealand and Federal Housing Advocate of Canada submissions

(42) Earthjustice submission

(43) Communication COL2021/11 على الرابط التالي:

<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

(44) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, "Summary for policymakers", para. C.4

(45) International Alliance of Inhabitants submissions, containing recommendations emanating from the consideration by the International Tribunal on Evictions on evictions due to climate change in various States. انظر أيضاً A/73/310/Rev.1، الفقرة 97.

(46) Communication PAK 6/2021 على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26501>

(47) Jesse M. Keenan, Thomas Hill and Anurag Gumber, "Climate gentrification: from theory to empiricism in Miami-Dade County, Florida", *Environmental Research Letters*, vol. 13 (2018)

(48) Earthjustice submission

24- وهناك مناقشات سياسية مستمرة حول "التراجع المنظم" - النقل أو إعادة التوطين كشكل من أشكال التكيف مع المناخ⁽⁴⁹⁾. وتشارك العديد من البلدان بالفعل في تدابير إعادة التوطين النشطة لمساعدة أولئك المهددين بالنزوح بسبب المناخ. وينبغي ألا يصدر تكليف بإعادة التوطين وإعادة التوطين إلا عندما يقتضي ذلك تماماً عدم استدامة الإبقاء على المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للخطر. وعلاوة على ذلك، ينبغي التخطيط بعناية لهذه الإجراءات الجذرية، بالتشاور الكامل مع المجتمعات المتضررة والمستضيفة وإشراكها، لتجنب الآثار السلبية وما ينجم عن ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان⁽⁵⁰⁾. ومع ذلك، فعندما يُبادر السكان بأنفسهم إلى اتخاذ مثل هذه الخطوة، يجب على الدول دعم هذا المسار والتمكين له كيما تضمن أن هذا الانتقال يعزز القدرة على التكيف مع المناخ ويصون الحق في السكن. وبعد أن ضرب إعصار دوريان جزر البهاما في أيلول/سبتمبر 2019، قامت السلطات بتجريف ما تبقى من المستوطنات العشوائية، بحجة أنها بُنيت في أماكن عالية الخطورة. ولم تُمنح الفرصة للسكان، ومعظمهم من الأشخاص المنتمين إلى الأقلية الهايتية أو المهاجرين، حتى لإنقاذ ممتلكاتهم، وقُوبلت مساعيهم نحو إعادة بناء مساكنهم بالتهديد بمزيد من عمليات الهدم⁽⁵¹⁾.

25- ويجب ألا تؤدي تدابير التخفيف من حدة المناخ إلى "الاستيلاء الأخضر"، الذي يُعرّف على أنه الاستيلاء على الأراضي الذي تحفزه السياسات العالمية في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ⁽⁵²⁾. فالمشاريع المتعلقة، على سبيل المثال، بالسدود الضخمة، وزراعة المواد الأولية للوقود الأحفوري، وتعدين الليثيوم للبطاريات الكهربائية والألواح الشمسية، قد شردت المجتمعات المحلية، مما أدى إلى فقدان المساكن، في كثير من الأحيان دون استشارة مسبقة كافية أو سبل انتصاف أو تعويض. وهنا يُسلط الضوء على عدم استدامة عمليات إزالة الكربون و"التعويضات" باعتبارها نهجاً للتخفيف من حدة المناخ لأن تعهدات إزالة الكربون البيولوجية المتوقعة في المساهمات المحددة وطنياً ستتطلب ما يقرب من 1,2 مليار هكتار من الأراضي، أي ما يعادل الأراضي الزراعية العالمية الحالية⁽⁵³⁾. وهذه التدابير ليست بديلاً عن منع الانبعاثات من الوقود الأحفوري، بل قد تعزز أو تديم التهميش وعدم المساواة التي تواجهها الأقليات العرقية والشعوب الأصلية⁽⁵⁴⁾. وقد أدت المشاريع المنفذة في إطار برامج التخفيف من آثار تغير المناخ، مثل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، في كثير من الحالات، إلى تشريد المجتمعات الحرجية وفرض قيود شديدة على سبل عيشها بسبب عدم الاعتراف بالحقوق العرفية في حيازة الأراضي وغياب مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ هذه البرامج⁽⁵⁵⁾. وفي تايلند، جُرمت المجتمعات الحرجية بوصفها "مدمرة للغابات" وصدرت ضدها أوامر بالإخلاء القسري، دون التشاور معها ودون توفير أراضٍ ومساكن بديلة، بموجب سياسات وتشريعات حفظ الغابات في سياق الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من آثار تغير المناخ⁽⁵⁶⁾. وفي الهند، يتعرض ملايين الأشخاص، ومعظمهم من سكان الغابات،

(49) A/77/189.

(50) Commission on Human Rights of the Philippines submission، انظر أيضاً A/HRC/43/43، الفقرة 72، و A/64/255، الفقرة 74 وما يليها؛ و A/73/310/Rev.1.

(51) انظر BHS 2/2021 على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26398>.

(52) انظر <https://www.uni-bielefeld.de/einrichtungen/cias/publikationen/wiki/g/green-grabbing.xml>.

(53) Kate Dooley and others, *The Land Gap Report 2022*.

(54) انظر A/77/226.

(55) انظر A/HRC/36/46، E/C.19/2013/7 and Julia Dehm, *Reconsidering REDD+: Authority, Power and Law in the Green Economy* (Cambridge University Press, 2021).

(56) انظر THA 3/2022، على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

لخطر الإخلاء القسري بسبب ادعاءات الحفاظ على الطبيعة في سياق يتسم بضعف تنفيذ قانون حقوق الغابات⁽⁵⁷⁾.

دال - الفئات المهمشة والأشخاص المهمشون

26- الأشخاص المعرضون لخطر التهميش بسبب الجغرافيا أو الفقر أو العمر أو الجنس أو النوع الجنساني أو الإعاقة أو حالة الهجرة أو الدين أو العرق أو الخلفية الثقافية أو الإثنية هم الأكثر عرضة لتأثير تغير المناخ على الإسكان⁽⁵⁸⁾. وكثيراً ما يعيش الأشخاص الذين يعانون من التشرد في مناطق معرضة للفيضانات والأعاصير والزواجر الحلزونية وعرام العواصف والانهيالات الطينية والزلازل وأمواج تسونامي⁽⁵⁹⁾، وهم أول المتضررين إذا لم يتمكنوا من اللجوء إلى مأوى. ويوجد حوالي 1 مليار من سكان المستوطنات غير النظامية، بما في ذلك ما بين 350 مليوناً إلى 500 مليون طفل⁽⁶⁰⁾، يعيشون في كثير من الأحيان في ظروف تشكل انتهاكاً شاملاً لحقوقهم في السكن اللائق وحقوق الإنسان الأخرى⁽⁶¹⁾، ومعرضون بوجه خاص لتأثيرات المناخ⁽⁶²⁾.

27- وتشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 1 مليار طفل - زهاء نصف أطفال العالم - يعيشون في بلدان معرضة لخطر كبير للغاية فيما يتعلق بآثار تغير المناخ، وقد وثقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن أزمة المناخ هي أيضاً أزمة مشتركة في الإسكان وحقوق الطفل⁽⁶³⁾. وبما أن النساء والفتيات أكثر عرضة للحياة غير الآمنة ويتعرضن للتمييز، ويخشين المضايقات والعنف في الملاهي، فإنهن معرضات للخطر بوجه خاص خلال الأحداث المناخية. وعلى نفس المنوال، فإن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص المتنوعين جنسياً معرضون بشكل غير متناسب لمخاطر السكن غير⁽⁶⁴⁾ اللائق والتشرد. وفي حالة الطوارئ المتعلقة بتغير المناخ والزواج، يواجهون المزيد من الصعوبات في الوصول إلى بيئة آمنة، وبالتالي يصبحون أكثر عرضة للعنف والمضايقات القائمة على النوع الاجتماعي⁽⁶⁵⁾. ولدى كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة قدرة أقل على الابتعاد عن المناطق المكشوفة ويواجهون عراقيل إضافية تعترض وصولهم إلى المأوى والأماكن الآمنة، والتي يمكن أن تتفاقم بسبب⁽⁶⁶⁾ التمييز ضدهم على أساس السن وواقع العجز⁽⁶⁷⁾. وهم معرضون بوجه خاص للحرارة والبرودة الشديدة، شأنهم شأن العديد من الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة.

(57) انظر IND 13/2019، على الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=24665>.

(58) انظر Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, "Summary for policymakers"; and Kimberley Thomas and others, "Explaining differentiated vulnerability to climate change: a social science review", *WIREs Climate Change*, vol. 10, No. 2 (March 2019).

(59) A/HRC/43/43، الفقرة 70.

(60) Habitat for Humanity, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), United Nations Children's Fund (UNICEF). *Children, Cities and Housing: Rights and Priorities* (May 2022).

(61) انظر A/73/310/Rev.1.

(62) UN-Habitat, *Pro-Poor Climate Action in Informal Settlements* (2018).

(63) UNICEF, *The Climate Crisis is a Child Rights Crisis: Introducing the Children's Climate Risk Index* (2021).

(64) International Lesbian, Gay, Bisexual, Trans, and Intersex Association of Asia (ILGA Asia) submission

(65) انظر <https://www.ohchr.org/en/statements/2022/05/forcibly-displaced-lgbt-persons-face-major-challenges-search-safe-haven>.

(66) انظر A/HRC/44/30. انظر أيضاً A/72/128، الفقرات 30-32.

(67) انظر A/HRC/47/46.

28- وكثيراً ما يتم عزل الأقليات العرقية⁽⁶⁸⁾ والإثنية⁽⁶⁹⁾ والمهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً⁽⁷⁰⁾ وحصرهم في الأراضي والمساكن المعرضة للتأثر بالمناخ. وعلى وجه الخصوص، يتعرض المهاجرون غير الشرعيين لخطر كبير من حرمانهم من الوصول إلى ملاجئ الطوارئ، ومن المرجح أن يتجنبوا السعي للوصول إلى أماكن آمنة أو إلى سبل الدعم الطارئ بسبب الخوف من الاحتجاز والترحيل.

29- والأشخاص المحتجزون، بمن فيهم من يوجد في محتجز المهاجرين، معرضون بشدة لتغير المناخ والأحداث المتعلقة بالمناخ. وفي أحد الأمثلة الصارخة، أثناء الإجلاء، تم التخلي عن الأشخاص المحتجزين وتركوا وحدهم ليتدبروا أمورهم بأنفسهم، غارقين في مياه الفيضانات⁽⁷¹⁾. وغالباً ما يعتمد عيش الشعوب⁽⁷²⁾ الأصلية والفلاحون على الأراضي ويعتمدون على النظم الإيكولوجية المعرضة بشدة لتأثيرات المناخ. وهم أيضاً الأكثر عرضة لخطر الإخلاء والتشريد بسبب برامج التخفيف من آثار تغير المناخ وحفظ البيئة، مثل أو مشاريع الطاقة الكهرومائية أو مشاريع طاقة الرياح الكبيرة أو مزارع الوقود الأحفوري⁽⁷³⁾.

30- وغالباً ما يتم استبعاد الفئات والأشخاص المهمشين من إجراءات التكيف مع المناخ، وهم الأرجح أن يتأثروا سلباً بالتخفيف من حدة المناخ والتكيف (السيئ)، والأكثر عرضة للأحداث المناخية والأقل استفادة محتملة من وسائل الإغاثة وإعادة الإعمار. وللد من تعرضهم للمخاطر، من الأهمية بمكان أن تكون السياسات مصممة وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة، وأن يتم تفعيل الضمانات، وتتم استشارة الفئات المهمشة وتُمكن من المشاركة في صنع القرار والتنفيذ والرصد والتقييم على جميع مستويات العمل المناخي.

31- وتتطوي أزمة المناخ على إمكانية زيادة ترسيخ الفصل الاجتماعي المكاني والتمييز في الإسكان والاستبعاد من الإسكان إذا فشلت الدول في اتخاذ تدابير هادفة لمنع تداعيات أزمة المناخ وانعكاساتها على أزمة الإسكان والعكس بالعكس. وتحتاج الدول إلى معالجة الإقصاء والتمييز في الإسكان لضمان قدرة الجميع على تحمل أزمة المناخ وعدم ترك أي شخص خلف الركب. ومن ناحية أخرى، إذا فشل المجتمع الدولي في معالجة أزمة المناخ، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى أزمة إسكان ونزوح ذات أبعاد عالمية قد لا يكون من الممكن السيطرة عليها.

رابعاً- الإسكان كمساهم في أزمة المناخ

32- جميع مراحل بناء المساكن وإدارتها وهدمها لها آثار بيئية: فهذه العمليات تستهلك الموارد (الأرض والمياه والطاقة ومواد البناء) وتنتج انبعاثات غازات الدفيئة. وفي عام 2020، شكل استخدام المباني وتشبيدها ما لا يقل عن 37 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة⁽⁷⁴⁾.

(68) Earthjustice, Habitat for Humanity International Nepal, and Women's Legal Centre (South Africa) submissions.

(69) A/77/189، الفقرة 34.

(70) انظر A/75/207.

(71) انظر <https://www.aclu.org/other/prison-conditions-and-prisoner-abuse-after-katrina#:~:text=The%20prisoners%20spent%20days%20without,action%20lawsuit%20over%20prison%20conditions>.

(72) انظر A/HRC/36/46.

(73) انظر A/HRC/36/46 و E/C.19/2013/7.

(74) UNEP, 2021 Global Status Report for Buildings and Construction, p. 15.

ألف - استهلاك الطاقة للطهي والتدفئة والتبريد والإضاءة

33- يعد قطاع الإسكان مساهماً رئيسياً في تغير المناخ ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالتدفئة والتبريد والإضاءة وتشغيل الأجهزة. في عام 2019، زادت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن تشغيل المباني إلى 10 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يمثل حوالي 28 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة. وفي البلدان المتقدمة النمو، تستهلك المباني أكثر من 70 في المائة من الطاقة الكهربائية المولدة و 40 في المائة من الطاقة الأولية، وهي مسؤولة عن 40 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الاحتراق⁽⁷⁵⁾.

34- والمنازل الموفرة للطاقة هي تلك التي تستخدم طاقة أقل للتدفئة والتبريد وتشغيل الأجهزة. وفي الوقت الحاضر، يفتر ما يقرب من 75 في المائة من مخزون المباني في الاتحاد الأوروبي إلى الكفاءة في استخدام الطاقة وفقاً لمعايير البناء الحالية⁽⁷⁶⁾. وهناك طلب عالمي متزايد على الأجهزة: وتتوقع وكالة الطاقة الدولية إضافة 650 مليون مكيف هواء بحلول عام 2030 و 2 مليار أخرى بحلول عام 2050⁽⁷⁷⁾. والاعتماد الشديد على مصادر الوقود الأحفوري لتلبية احتياجات الطاقة، بما في ذلك الطهي والتدفئة والتبريد والإضاءة وتسخين المياه وتشغيل الأجهزة، يزيد من الانبعاثات، بينما يتسبب أيضاً في تلوث الهواء الخطير. وفي الولايات المتحدة، تعتمد غالبية المباني على الوقود الأحفوري لتشغيل أجهزة التدفئة مثل سخانات المياه والأفران، مع أكثر من ثلثي انبعاثات غازات الدفيئة من القطاعات السكنية والتجارية في الولايات المتحدة الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري⁽⁷⁸⁾.

باء - البناء ومواد البناء

35- تعتمد كل مرحلة من مراحل دورة حياة مواد البناء - الاستخراج أو الحصاد والتصنيع والنقل والبناء والهدم - على الطاقة وتنتج انبعاثات غازات الدفيئة. في عام 2020، كانت انبعاثات البناء مسؤولة عن 10 في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة⁽⁷⁹⁾. والمواد مثل الفولاذ والطوب الأسمنتي والخشب غير المعتمد لها بصمة كربونية كبيرة. وإنتاج الأسمنت مسؤول عن حوالي 7 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، والصلب مسؤول عن حوالي 7 إلى 9 في المائة من هذه الانبعاثات. ويتطلب الوصول إلى صافي صفر من الكربون المتجسد في المباني خفض الطلب على المواد، والتحول إلى مواد منخفضة الكربون، وزيادة كفاءة الطاقة في التصنيع، وتمكين إعادة استخدام مواد البناء وإعادة تدويرها، وإعادة تقييم التقنيات والمواد التقليدية⁽⁸⁰⁾.

(75) Economic Commission for Europe (ECE), #Housing2030: Effective Policies for Affordable Housing in the UNECE Region (Geneva, 2021), p. 133

(76) Faidra Filippidou and Juan Pablo Jiménez Navarro, Achieving the Cost-Effective Energy Transformation of Europe's Buildings (Publications Office of the European Union, Luxembourg, 2019)

(77) International Energy Agency, Net Zero by 2050: A Roadmap for the Global Energy Sector (2021), p. 141

(78) Earthjustice submission

(79) UNEP, 2021 Global Status Report for Buildings and Construction, p. 41

(80) Global Alliance for Buildings and Construction, UNEP and International Energy Agency, GlobalABC Roadmap for Buildings and Construction 2020-2050 (Paris, 2020), p. 68

جيم - زيادة متوسط نصيب الفرد من مساحة السكن

36- تساهم الزيادة في متوسط نصيب الفرد من مساحة السكن في انبعاثات غازات الدفيئة بسبب الأراضي والمواد الإضافية اللازمة لبناء المساكن، فضلاً عن الطاقة الإضافية اللازمة للتدفئة والتبريد. وبين عامي 2015 و2020، زادت المساحة الأرضية الإجمالية للمباني بنسبة 10 في المائة تقريباً، من 224 مليار متر مربع إلى 246 مليار متر مربع. ومن المتوقع أن تتضاعف المساحة الأرضية لقطاع المباني العالمي بحلول عام 2060 (بزيادة قدرها 230 مليار متر مربع) مع توقع حدوث الكثير من الزيادة في آسيا وأفريقيا⁽⁸¹⁾. ومع ذلك، هناك اختلافات شاسعة في متوسط أحجام المنازل في مختلف البلدان.

37- وتعزى الزيادة في المساحة الأرضية للفرد الواحد إلى زيادة حجم المساكن وانخفاض حجم الأسر المعيشية، ولا سيما في البلدان المتقدمة النمو. وبشكل عام، تميل الأسر الأكبر حجماً إلى انخفاض نصيب الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة، بسبب تقاسم مساحة السكن والموارد. ومن المتوقع أن ينخفض متوسط حجم الأسرة المعيشية في العالم من 4,0 أشخاص (1990) إلى 2,5-3,0 في عام 2030 وإلى 2,0-2,8 في عام 2050، مع توقع أن تصبح الأسر المكونة من شخص واحد هي الأكثر انتشاراً بحلول عام 2030⁽⁸²⁾. وأظهرت الدراسات أن التغيرات في حجم الأسرة بين عامي 1995 و2015 تسببت في حوالي 11,3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون الإضافي⁽⁸³⁾. وكانت العولمة وفرض نموذج غربي للإسكان عاملين ضارين بتطوير حلول إسكان ذات طابع محلي أكبر تكون مناسبة للثقافة وللمكان.

دال - انبعاث الملوثات

38- النفايات التي تنتجها الأسر مسؤولة عن 5 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية (الميثان وثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز). وفي الوقت الراهن، لا تتم إدارة أكثر من 50 في المائة من النفايات المجمعة إدارة سليمة، ويتم حرقها في الهواء الطلق أو إلّاؤها في مدافن النفايات في معظم البلدان النامية⁽⁸⁴⁾. وبالتالي فإن التحسينات في خدمات إدارة النفايات تنطوي أيضاً على إمكانية التخفيف.

هاء - الزحف العمراني وإزالة الغابات وتصلب التربة

39- يعد تطوير الهياكل الأساسية والتوسع الحضري من العوامل المحركة لإزالة الغابات وتحويل النظم الإيكولوجية وتدهور الأراضي. ومنذ عام 1975، توسعت المراكز الحضرية والضواحي المحيطة بها بمعدل قدره 2,5، مع وجود اختلافات إقليمية كبيرة. ويتسبب التوسع الحضري في تفتيت المناظر الطبيعية ويؤثر على موارد الغابات واستخدام الأراضي، في حين تؤدي التنمية الساحلية إلى خسارة كبيرة في غابات المانغروف⁽⁸⁵⁾. ويساهم تصلب التربة الناتج عن ذلك ونقص الغطاء النباتي واستبدال المناطق الخضراء بالأسفلت والخرسانة في تأثير جزر الاحترار الحضرية، مما يؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة الإجمالية في المناطق الحضرية.

(81) UNEP, 2021 Global Status Report for Buildings and Construction, pp. 13 and 29.

(82) Diana Ivanova and Milena Büchs, "Implications of shrinking household sizes for meeting the 1.5°C climate targets", *Ecological Economics*, vol. 202 (2022).

(83) المرجع نفسه.

(84) Meenu Gautam and Madhoolika Agrawal, "Greenhouse gas emissions from municipal solid waste management: a review of global scenario", in *Carbon Footprint Case Studies: Municipal Solid Waste Management, Sustainable Road Transport and Carbon Sequestration*, Subramanian Senthilkannan Muthu ed. (Singapore, Springer, 2021).

(85) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change*, chap. 7.

40- وعلاوة على ذلك، أدى نمو سكان الحضر والزحف العمراني إلى زيادة الطلب على النقل الحضري، وأدى النمو المرتبط بالسيارات إلى زيادة استهلاك الطاقة وتصاعد الانبعاثات. وعادة ما تكون البيئات المعيشية المجزأة والمعزولة والمنخفضة الكثافة السكانية أكثر كثافة في استخدام الطاقة وتعزز الاعتماد بشكل أكبر على وسائل النقل التي تعمل بالوقود الأحفوري، والتي يمكن تقليلها عن طريق تخطيط مجتمعات أكثر إحكاماً، حيث يكون السكن على مقربة من التعليم وأماكن العمل والخدمات⁽⁸⁶⁾. ويعد النقل سبباً كبيراً ومتزايداً لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، حيث يمثل 23 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة في عام 2019. وغالبية انبعاثات النقل ناتجة عن المركبات البرية (70 في المائة)، يليها الطيران (12 في المائة)، والشحن البحري (11 في المائة)، والسكك الحديدية (1 في المائة)⁽⁸⁷⁾.

خامساً- نحو سكن عادل قائم على حقوق الإنسان ومقاوم للمناخ ومحاييد من حيث الكربون للجميع

41- يتطلب الوفاء بالتزامات المناخ وحقوق الإنسان التي نوقشت أعلاه، من بين أمور أخرى، تخفيضات فورية وكبيرة في الانبعاثات من قطاعي البناء والتشييد العالميين. ومن الممكن الوصول إلى صافي انبعاثات الكربون التشغيلية والمتجسدة في المباني بوضع سياسات واضحة وطموحة لتعزيز تصميم المباني السالبة الانبعاثات، وكفاءة المواد، والمواد منخفضة الكربون، وتدابير تتعلق بكفاءة الطاقة في أغلفة المباني، والإضاءة والأجهزة عالية الكفاءة وإدارة النفايات بشكل أفضل⁽⁸⁸⁾. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في المجموع الكلي للمساكن على الصعيد العالمي من أجل ضمان السكن اللائق للجميع. ويحدد المقرر الخاص في هذا التقرير عدة مسارات لتحقيق سكن عادل للجميع وقائم على حقوق الإنسان وقادر على التكيف مع المناخ وخال من انبعاثات الكربون.

42- ويتطلب إعمال الحق في السكن في سياق تغير المناخ من الدول أن تكتف جهودها لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الأسر المعيشية. وللوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050، يجب زيادة معدلات تحديث المباني إلى 2,5 في المائة في البلدان المتقدمة (10 ملايين مسكن) و2 في المائة في البلدان النامية (20 مليون مسكن) سنوياً⁽⁸⁹⁾. ورغم تسجيل استثمار كبير في كفاءة الطاقة في المباني، فإن معظم النمو في هذا الاستثمار يتأتى من عدد صغير من البلدان الأوروبية⁽⁹⁰⁾. وفي الوقت الحاضر، يؤدي عدم كفاءة الطاقة، مقترناً بارتفاع أسعار الطاقة والطلب عليها، إلى خلق ضغوط مالية بالنسبة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل ويسهم في فقر الطاقة. وبالمثل، يمكن أن تؤثر معايير كفاءة الطاقة وتحديثات المباني سلباً على القدرة على تحمل تكاليف الإسكان، وخاصة الإيجارات⁽⁹¹⁾. ولا بد من الاعتراف صراحة بهذه المخاطر، بل يجب تصميم البرامج بحيث تشمل تدابير حماية لصالح المستأجرين

(86) ECE, #Housing2030, p. 139.

(87) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change*, chap. 10.

(88) Global Alliance for Buildings and Construction, UNEP and International Energy Agency, *GlobalABC Roadmap*.

(89) International Energy Agency, *Net Zero by 2050*, p. 143.

(90) UNEP, *2021 Global Status Report for Buildings and Construction*, p. 12.

(91) European Federation of National Organisations Working with the Homeless, *Renovation: Staying on Top of the Wave – Avoiding Social Risks and Ensuring the Benefits* (2020); and Witten Tenants Union submission.

على ألا تقوض القدرة على تحمل التكاليف وتضمن أمن الحياة لغرض السكن، وتسمح بمعالجة فقر الطاقة بشكل استباقي⁽⁹²⁾. والتحكم في الإلزام ضروري لمكافحة الترقية الحضرية الخضراء. ويمكن أيضاً منع ارتفاع التكاليف الناتجة عن تحديث المباني أو متطلبات المباني الخضراء من خلال لوائح حماية المستأجرين، والتي تتطلب بناء مساكن ميسورة التكلفة في مشاريع متعددة الاستخدامات وربط قروض تحديث المباني بتوفير الطاقة في المستقبل⁽⁹³⁾. وينبغي للدول أن تحرص على منع الغسل الأخضر في قطاع العقارات في شكل تسويق خادع يستهدف الطلب المتزايد على المزيد من المنازل "الخضراء" أو المستدامة⁽⁹⁴⁾.

43- ويمكن للتدابير الرامية إلى توفير الكهرباء للأسر المعيشية للتحويل عن الوقود الأحفوري أو الخشب لأغراض الطهي وتسخين المياه والتحكم في درجة الحرارة أن تقل بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة من قطاع الإسكان، إلى جانب السياسات الرامية إلى تعزيز استخدام أنظمة الإضاءة والأجهزة والمعدات عالية الكفاءة ومنخفضة الانبعاثات. وفي سيناريو صافي الصفر، تتصور وكالة الطاقة الدولية القضاء تقريباً على التسخين بواسطة الغاز والفحم والزيت، على أن يصبح هناك دور لكل من المضخات الحرارية الكهربائية عالية الكفاءة بوصفها التكنولوجيا الأساسية لتدفئة الأماكن، مع غلايات الطاقة الحيوية والأنظمة الحرارية الشمسية والتدفئة الموضعية والغاز منخفض الكربون وخلايا وقود الهيدروجين⁽⁹⁵⁾. وبالنظر إلى أن 750 مليون شخص (1 من كل 10) لا يزالون يفتقرون إلى الكهرباء، ومعظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء⁽⁹⁶⁾، فإن توفير الكهرباء للأسر يجب أن يكون مصحوباً بالاستثمار في الطاقة الخضراء، وخاصة في أفريقيا.

44- ولا يوجد لدى ثلثي الدول قوانين أو معايير إلزامية للبناء فيما يتعلق بالحد الأدنى من أداء الطاقة أو متطلبات المباني الجديدة. وهناك حاجة إلى وضع استراتيجيات مناسبة محلياً لتقييم دورة الحياة الكاملة وإزالة الكربون من المباني والإنشاءات، على أن يشترك في وضعها كل من القطاعين النظامي وغير النظامي، علاوة على التوعية بها وتنفيذها وفرض احترامها بصورة فعلية. ويمكن أن يشمل ذلك تحسين أغلفة المباني (العناصر الخارجية للمبنى، والأساس، والجدران، والسقف، والنوافذ، والأبواب والأرضيات)، والتصميم السالب الانبعاثات، والتظليل الخارجي، والأسطح العاكسة، والعزل، والنوافذ الحرارية والشمسية، وضوء النهار وأدوات التصميم الأخرى⁽⁹⁷⁾.

45- وفي البلدان النامية، توجد غالبية إمكانات التخفيف في المباني الجديدة، بينما تكمن غالبية إمكانات التخفيف في البلدان المتقدمة النمو في تحديث المباني القائمة⁽⁹⁸⁾. وتحتاج البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص إلى إلغاء مشاريع إقامة المباني الجديدة باعتبار ذلك مثلاً أعلى تتشده في المطلق وإجراء مسح شامل للمساكن القائمة، للسماح بما يلي: ترميم المباني المهجورة بأمان واستخدامها كأماكن إقامة؛

(92) ECE, #Housing2030, p. 139; and European Federation of National Organisations Working with the Homeless, *Renovation: Staying on Top of the Wave*

(93) Institute for Human Rights and Business, *Better Building(s): Financing Human Rights-Based Decarbonisation in Europe's Built Environment* (2021), p. 25

(94) Farzana Quoquab, Rames Sivadasan and Jihad Mohammad, "Do they mean what they say?" Measuring greenwash in the sustainable property development sector", *Asia Pacific Journal of Marketing and Logistics*, vol. 34, No. 4 (2022)

(95) International Energy Agency, *Net Zero by 2050*, p. 145

(96) [A/77/284](#)، الفقرة 15.

(97) Global Alliance for Buildings and Construction, UNEP and International Energy Agency, *GlobalABC Roadmap*, pp. 31 and 36

(98) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change*

تجديد وتحديث المباني المتقادمة؛ استخدام المنازل المخصصة للعطلات كأماكن إقامة رئيسية؛ وتحويل المساكن الجديدة كلياً وغير المأهولة، التي لا يُقصد منها سوى "تخزين" أموال المستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات المالية، لتصبح منازل فعلية.

46- ومع أن هناك تحديات سياسية كبيرة في تحقيق صافي الانبعاثات الصفري المتجسد في مكونات البناء الرئيسية مثل الأسمنت والصلب، فإن الاهتمام متزايد⁽⁹⁹⁾ بالمواد المستدامة مثل الهيمبكريت والخشب والطين والقش أو المواد المعاد تدويرها، وكذلك الاهتمام بالحد من استخدام الطاقة في عملية البناء (على سبيل المثال من خلال التصنيع المسبق) واستخدام التقنيات الذكية والتقنيات التقليدية منخفضة الكربون⁽¹⁰⁰⁾. ويمكن أن تُعِين التصاميم والهياكل التقليدية لمساكن الشعوب الأصلية، وكذا استخدام مواد أكثر استدامة، على توجيه مسارات تطوير مساكن أكثر مقاومة للمناخ وخالية من الكربون⁽¹⁰¹⁾.

47- وهناك، أخيراً، حاجة إلى زيادة الاستثمار في السكن الاجتماعي الجديد المحايد من حيث الكربون والقادر على التكيف مع المناخ، بالإضافة إلى إعادة تجهيز السكن الاجتماعي القائم. وفي الولايات المتحدة، يدعو العلماء ونشطاء الإسكان إلى بناء 12 مليون سكن عام جديد محايد من حيث الكربون في غضون 10 سنوات⁽¹⁰²⁾. وفي أوروبا، تشير التقديرات إلى أن تجديد قطاع الإسكان الاجتماعي وحده سيتطلب 13 مليار يورو إضافية سنوياً حتى عام 2050⁽¹⁰³⁾.

48- وثمة حاجة إلى تخطيط حضري وريفي منهجي ومتكامل على المستويين الوطني والمحلي يدمج بشكل كامل تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وتموُّع الخدمات والبنية التحتية، وتخطيط النقل العام، والمساحات الخضراء، والغطاء النباتي، والتخفيف من جزر الاحترار، وإدارة المياه والنفايات، وقوانين البناء الرامية إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري والقدرة على الصمود، خاصة فيما يتعلق بالمدينة غير النظامية. وعلى عكس قرارات التخطيط التي تحركها المصالح المالية لمقاولي البناء، كما هو الحال في كثير من الأحيان، فإن النهج القائم على الحقوق في التخطيط يضمن مشاركة المجتمع، وخاصة المجتمعات المهمشة، والوكالة الجماعية للسكان لتشكيل مستقبل مدينتهم. ويحتاج التخطيط الحضري إلى دمج تقييم المخاطر ورسم الخرائط وتخطيط المرونة، لضمان قدرة المباني على تحمل الظروف الجوية المتغيرة وتقليل الحاجة إلى إعادة البناء والإصلاح في أعقاب الظواهر الجوية المتطرفة الناجمة عن المناخ⁽¹⁰⁴⁾. وتؤدي زيادة أمن الحيازة، سواء في المستوطنات الحضرية غير النظامية أو في المجتمعات الريفية، بما في ذلك ما يتعلق بالحقوق العرفية في حيازة الأراضي، إلى إعداد المجتمعات بشكل أفضل لتحمل تأثير الأحداث الناجمة عن المناخ. ومن اللازم اتخاذ إجراءات فورية، لأن الطريقة التي تصمم بها المستوطنات البشرية وتشييد ستحدد أنماط استخدام الطاقة وانبعاثات غازات الدفيئة لعقود⁽¹⁰⁵⁾.

(99) Global Alliance for Buildings and Construction, UNEP and International Energy Agency, *GlobalABC Roadmap*, p. 68.

(100) Witten Tenants Union submission.

(101) Habitat for Humanity Indonesia submission.

(102) Daniel Aldana Cohen, "A Green New Deal for Housing", in *The Green New Deal and the Future of Work*, Craig Calhoun and Benjamin Y. Fong, eds. (Columbia University Press, 2022).

(103) European Federation of National Organisations Working with the Homeless, "Social ambition, the must for climate transition", position paper, January 2022.

(104) Global Alliance for Buildings and Construction, UNEP and International Energy Agency, *GlobalABC Roadmap*, pp. 22 and 77.

(105) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Climate Change 2022: Mitigation of Climate Change*, chap. 8.

49- ومن شأن الاستخدام الأكثر إحكاماً للأراضي وتوفير هياكل أساسية للنقل تعتمد بدرجة أقل على السيارات أن يخفض الانبعاثات المتصلة بالنقل بنسبة 25 في المائة⁽¹⁰⁶⁾. ولدى العديد من المدن في جميع أنحاء العالم أهداف تنبئها لتصبح "مدناً/أحياء لا يتجاوز فيها الوقت الذي يستغرقه التنقل مدة 10 أو 15 أو 20 دقيقة" تشجيعاً منها لأشكال التنقل الأكثر نشاطاً وتقليلاً للانبعاثات⁽¹⁰⁷⁾. وتستثمر باريس 250 مليون يورو لجعل المدينة قابلة للتنقل الكامل بواسطة الدراجات، من خلال قانون خطة الدراجات 2 (2021-2026)، الذي ينص على بناء 130 كم إضافية من المسارات الآمنة للدراجات⁽¹⁰⁸⁾. ومن حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2022، أفادت التقارير أن مبادرة ألمانية سمحت للمسافرين باستخدام جميع الحافلات والترام ومترو الأنفاق والقطارات الإقليمية مقابل 9 يورو شهرياً فقط (تخفيض يصل إلى 90 في المائة في أسعار النقل) مما وفر 1,8 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون⁽¹⁰⁹⁾ وساعد أيضاً في تقليل العزلة الاجتماعية.

50- والتحول في هذا الميدان القائم على الحقوق يتطلب الشفافية في صنع القرار؛ والتشاور مع الأفراد والمجتمعات المتضررة ومشاركتهم؛ وعدم التمييز؛ وآليات المساءلة⁽¹¹⁰⁾. ويلزم وضع آليات محددة لضمان مشاركة المستأجرين، بما في ذلك المشاركة الجماعية من خلال اتحادات المستأجرين أو غيرها من الرابطات، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإسكان وإشراك الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير نظامية. ويمكن للأشخاص المعرضين لخطر التهميش أن يؤدي دوراً مهماً في تعزيز العدالة المناخية، ويجب أن يسترشد بوجهات نظرهم ومعارفهم وخبراتهم الحية في تقرير سياسات المناخ والإسكان⁽¹¹¹⁾. ويجب أن يؤخذ التشرد في الاعتبار، كما يجب إشراك مجموعات حقوق الإسكان في تطوير استراتيجيات إزالة الكربون. ومن الواجب أن يكون ضمان احترام معايير العمل الدولية وحقوق العمال في قطاع الإسكان والبناء جزءاً لا يتجزأ من الانتقال إلى مساكن محايدة للكربون ومقاومة للمناخ⁽¹¹²⁾. وبالرغم من التهميش الذي تعاني منه الشعوب الأصلية، فقد كانت في طليعة النضالات من أجل العدالة المناخية، وتعد أنظمة المعارف التقليدية للشعوب الأصلية مورداً بالغ الأهمية بالنسبة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك تطوير مساكن أكثر مقاومة للمناخ وخالية من الكربون.

51- ويتعين على الدول أن تكفل التنسيق والاتساق بين استراتيجيات الإسكان والخطط المتصلة بتغير المناخ وغيرها من السياسات ذات الصلة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتحول الأخضر، والحد من الفقر، وحماية البيئة، والتنمية المستدامة، والطاقة النظيفة. ومن شأن التشريعات التي تضمن على وجه التحديد الحق في السكن دون تمييز، والتدابير والالتزامات المتعلقة بالمناخ والاستدامة، الواردة، على سبيل المثال، في خطة الحق في السكن 2016-2025 في برشلونة، أن تساعد في ضمان انتقال عادل⁽¹¹³⁾.

(106) المرجع نفسه، الفصل 10.

(107) T.M Logan and others, "The x-minute city: measuring the 10, 15, 20-minute city and an evaluation of its use for sustainable urban design", *Cities*, vol. 131 (2022); and C40 Mayors' Agenda for a Green and Just Recovery.

(108) <https://www.weforum.org/agenda/2021/10/paris-plans-completely-cyclable-by-2026/>

(109) "Germany's cheap summer train fares prevented 1.8 million tons of carbon pollution", *Yale Environment* 360, 31 August 2022.

(110) Institute for Human Rights and Business, *Dignity by Design: Human Rights and the Built Environment Lifecycle* (2019).

(111) A/HRC/50/57، الفقرة 32.

(112) انظر International Labour Organization, *Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all* (2015); and Institute for Human Rights and Business, *Dignity by Design*.

(113) انظر <https://www.habitatge.barcelona/en/strategy/right-to-housing-pla>

- 52- ولا بد للدول من تكثيف الضمانات والرقابة للحماية من الغسل الأخضر في قطاع الإسكان، حيث قد تسيء الكيانات تمثيل كفاءة الطاقة في المباني أو مستويات انبعاثات الكربون أثناء البناء.
- 53- وأظهر تحليل أجري عام 2019 أن 113 من أصل 164 مساهمة محددة وطنياً تضمنت، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، اعتبارات حضرية⁽¹¹⁴⁾. وفي عام 2020، ذكرت 136 دولة إدماج تخفيضات في الانبعاثات في مساهمتها المحددة وطنياً⁽¹¹⁵⁾.
- 54- ونظراً لضعف الناس أمام الآثار المتصلة بالمناخ في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، فمن الأهمية بمكان دعم البلدان في معالجة قضايا المستوطنات البشرية بفعالية في صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية⁽¹¹⁶⁾. غير أنه من بين البلدان الـ 39 التي قدمت مثل هذه الخطط، لم يحدد سوى 15 بلداً تدابير أكثر تفصيلاً في مجال الإسكان.
- 55- وتحتوي خطط المناخ، لا سيما على المستوى الوطني، على إشارات مرجعية محدودة إلى الآثار والفرص المتعلقة بالإسكان، ونادراً ما تتضمن منظوراً لحقوق الإنسان⁽¹¹⁷⁾. ويمكن أن تكون خطط العمل المناخية التي تنتجها بعض المدن الأعضاء في شبكة المدن الأربعين (C40) بمثابة أمثلة على كيفية دمج البعد السكني على وجه التحديد في استراتيجيات التخفيف والتكيف⁽¹¹⁸⁾.
- 56- وثمة حاجة إلى سياسات شاملة لضمان ألا تؤدي إزالة الكربون إلى تفاقم عدم القدرة على تحمل تكاليف الإسكان والتشرد، وضمان تقاسم الجميع لفوائد التحول. ويجب تقاسم تكاليف التحول الأخضر في قطاع الإسكان بشكل عادل بين السلطات العامة ودافعي الضرائب وأصحاب المنازل والمستأجرين أو مجموعات المصالح المتأثرة الأخرى⁽¹¹⁹⁾. ومن أمثلة التدابير ما يلي: في الاتحاد الأوروبي، اقترح إنشاء صندوق اجتماعي للمناخ لمعالجة الآثار الاجتماعية التي قد تنشأ عن حزمة إزالة الكربون "Fit for 55"؛ وفي الولايات المتحدة⁽¹²⁰⁾، يهدف مشروع "العدالة 40" Justice40 الذي أقرته الحكومة بأكملها إلى ضمان أن يذهب ما لا يقل عن 40 في المائة من الفوائد الإجمالية من الاستثمارات⁽¹²¹⁾ الاتحادية في مجال المناخ والطاقة النظيفة إلى المجتمعات المحرومة؛ وفي خريطة الطريق الكولومبية للمباني الخالية من الكربون، تمنح الأولوية الأولى للمجتمعات الضعيفة في المناطق الحضرية والريفية التي تعاني من فقر الطاقة. وتتضمن خطة عمل التبريد في الهند، التي تهدف إلى تقليل الطلب على التبريد، أحكاماً محددة للإسكان الجماعي منخفض الدخل. وفي هولندا، يمول برنامج إنرجيسبرونغ الاستثمارات في تحديث الإسكان الاجتماعي من خلال توفير القوافير، مما يضمن عدم وجود تكلفة إضافية صافية على المستأجرين⁽¹²²⁾. ويمكن أن يؤدي تطوير نماذج شاملة للجميع وقائمة على إعادة التوزيع، مثل التجمعات السكنية أو التعاونيات، إلى تمكين الفئات المهمشة من توفير مساكن مستدامة وميسورة التكلفة وشاملة.

(114) UN-Habitat, *Sustainable Urbanization in the Paris Agreement* (Nairobi, 2017), p. IX.

(115) UNEP, *2021 Global Status Report for Buildings and Construction*, pp. 12–13.

(116) UN-Habitat, *Addressing Urban and Human Settlement Issues in National Adaptation Plans: A Supplement to the UNFCCC Technical Guidelines on the National Adaptation Plan Process* (2018).

(117) Institute for Human Rights and Business submission.

(118) انظر https://www.c40knowledgehub.org/s/article/Mapped-Cities-with-a-climate-action-plan?language=en_US

(119) Institute for Human Rights and Business, *Better Building(s)*.

(120) انظر <https://www.consilium.europa.eu/en/policies/green-deal/fit-for-55-the-eu-plan-for-a-green-transition/>

(121) انظر <https://www.thejustice40.com/>

(122) https://drive.google.com/file/d/1m_IXAJLhtGxdh0k-YAMNCpI29vMc0kk4/view

57- وفي عام 2010، أنشأت الدول الصندوق الأخضر للمناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ككيان تشغيلي للآلية المالية لمساعدة البلدان النامية في ممارسات التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ. ولم يتحقق الالتزام الذي تم التعهد به في عام 2010 بتعبئة 100 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020 لتلبية احتياجات البلدان⁽¹²³⁾ النامية. وفي الآليات القائمة، هناك تأخيرات كبيرة وحواجز تحول دون تقديم التمويل على المستوى المحلي. وثمة حاجة إلى آليات مبسطة وفعالة لتوفير التمويل الدولي لتدخلات التخفيف والتكيف في قطاع الإسكان التي يمكن أن تستفيد منها الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك المدن، والحكومات دون الوطنية، ومقدمو خدمات الإسكان، وتعاونيات الإسكان، ورابطات السكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء صندوق عالمي للحماية الاجتماعية - على النحو الذي اقترحه منظمة العمل الدولية والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان والفقر المدقع - يتيح، من بين أمور أخرى، الحفاظ على حدود دنيا من الحماية الاجتماعية للأشخاص المتأثرين بالمناخ⁽¹²⁴⁾.

58- ومن الممكن تمويل الانتقال العادل إلى مساكن متوافقة مع الحقوق ومقاومة للمناخ وخالية من الكربون للجميع. وما ينقصنا هو الإرادة السياسية. وأظهر المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة أنه يمكن جمع 7 تريليونات دولار سنوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تدابير تشمل فرض ضريبة عالمية على الثروة؛ وإعادة توجيه الإعانات الضارة بالبيئة؛ وفرض ضريبة كربون عالمية؛ والحد من التهرب الضريبي وتجنبه؛ وحقوق السحب الخاصة للعمل المناخي؛ وتخفيف عبء الديون؛ والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية⁽¹²⁵⁾.

59- ويتطلب التحويل القائم على حقوق الإنسان إلى الإسكان القادر على التكيف مع المناخ والمحاييد من حيث الكربون للجميع جبراً للأضرار وتعويضات عن الآثار الناجمة عن المناخ على الإسكان من جانب الجهات التي تتحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن التسبب في أزمة المناخ. وساهمت بلدان الشمال العالمي بشكل غير متناسب في انبعاثات غازات الدفيئة التراكمية، حيث أظهرت بعض التحليلات أنها مسؤولة عن ما يصل إلى 92 في المائة من الانبعاثات التاريخية الزائدة⁽¹²⁶⁾. وهناك "عدم مساواة شديدة في الكربون"، حيث يتحمل أغنى 1 في المائة من الناس على مستوى العالم مسؤولية الانبعاثات بين عامي 1990 و2015 بمقدار يفوق الضعف مقارنة بأفقر نصف البشرية⁽¹²⁷⁾. ويمكن أن يُعزى حوالي 63 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية منذ الثورة الصناعية إلى 90 شركة كربونية رئيسية⁽¹²⁸⁾. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث لتوثيق مسؤولية التمويلات الرأسمالية والتمويلات العقارية الخاصة في المساهمة في أزمة المناخ من خلال الإفراط في البناء، باعتبار ذلك أساساً لآليات المساءلة.

(123) National Human Rights Commission, India submission بشأن تغير المناخ، المقرر 2/م أ-15، الفقرة 8. انظر أيضاً <https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/needs-report>.

(124) European Federation of National Organisations Working with the Homeless submission.

(125) مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر 2/م أ-15، الفقرة 8. انظر أيضاً <https://unfccc.int/topics/climate-finance/workstreams/needs-report>.

(126) انظر A/HRC/47/36.

(127) انظر A/77/284.

(128) Jason Hickel, "Quantifying national responsibility for climate breakdown: an equality-based attribution approach for carbon dioxide emissions in excess of the planetary boundary", *The Lancet Planetary Health*, vol. 4 (September 2020).

60- وتشير التقديرات إلى أن البلدان النامية ستتكد ما بين 290 مليار دولار و 580 مليار دولار من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ في عام 2030، بالإضافة إلى الخسائر غير الاقتصادية، حيث تشير بعض التوقعات إلى أن هذه الخسائر قد تصل إلى 1,7 تريليون دولار⁽¹²⁹⁾ بحلول عام 2050. ويمكن أن تغطي الأرباح الفائقة التي حققتها صناعة الوقود الأحفوري بين عامي 2000 و 2019 تكاليف الخسائر الاقتصادية الناجمة عن المناخ في 55 من أكثر البلدان عرضة للمناخ ما يقرب من 60 مرة⁽¹³⁰⁾. ولذلك، فإن "الآليات المنصفة والمرنة والخاضعة للمساءلة لمعالجة الخسائر والأضرار المرتبطة بتغير المناخ، الآن وفي المستقبل، هي ضرورة حتمية من أجل تحقيق العدالة المناخية"⁽¹³¹⁾.

61- ويرحب المقرر الخاص من حيث المبدأ بالقرار الذي اتخذ في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بإنشاء صندوق للتصدي للخسائر والأضرار كخطوة هامة من منظور الحق في السكن اللائق⁽¹³²⁾. ومع ذلك، لا يزال يتعين العمل على كيفية ضمان وصول المساعدة المقدمة من خلال الصندوق بالفعل إلى الأشخاص والمجتمعات التي تأثرت، ولا سيما أولئك الذين تضررت منازلهم أو دمرت بسبب الآثار المرتبطة بالمناخ. ويرى المقرر الخاص أن ذلك سيتطلب آليات للرقابة العامة ومشاركة قوية من المجتمع المدني في تنفيذ الصندوق وإدارته والإشراف عليه.

62- وفي الوقت الحالي، لا تقدم الغالبية العظمى من تمويلات المناخ كمنح، بل كقروض أو أدوات غير منح⁽¹³³⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تجبر الظواهر الجوية المتطرفة البلدان المثقلة بالديون بالفعل على الوقوع في مزيد من الديون. وهناك حاجة إلى تعليق أو إلغاء مدفوعات الديون، وخاصة في أعقاب الظواهر المناخية المتطرفة، لضمان حصول البلدان على الموارد اللازمة للاستجابة لحالات الطوارئ وإعادة الإعمار⁽¹³⁴⁾.

سادساً – الاستنتاجات والتوصيات

63- في إطار الحق في السكن اللائق، يقع على عاتق الدول التزام باستخدام أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لمعالجة آثار تغير المناخ على السكن، والتخفيف من حدته وتجنب الضرر المتوقع. وفي ضوء أزمة المناخ، تكتسب العناصر الأساسية لهذا الحق – أمن الحياة، وتوافر الخدمات، والقدرة على تحمل التكاليف، والصلاحية للسكن، وإمكانية الوصول، والموقع المناسب، والملاءمة الثقافية – معنى جديداً. ويعتقد المقرر الخاص أن الوقت قد حان للاعتراف بأن استدامة السكن ينبغي أن تصبح عنصراً أساسياً إضافياً من عناصر الحق في السكن اللائق، من أجل ضمان تفسير الحق في السكن اللائق تفسيراً يتفق تماماً مع الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتعني الاستدامة أنه لا ينبغي للدول أن تُعمل الحق في السكن اللائق بطريقة غير محدودة بشرط أو قيد من شأنها أن تقوض البقاء الجماعي

(129) Tim Gore, "Confronting carbon inequality: putting climate justice at the heart of the COVID-19 recovery" (Oxfam International, 2020).

(130) Richard Heede, "Tracing anthropogenic carbon dioxide and methane emissions to fossil fuel and cement producers: 1854–2010", *Climatic Change*, vol. 122 (2014).

(131) Anil Markandya and Mikel González-Eguino, "Integrated assessment for identifying climate finance needs for loss and damage: a critical review", in *Loss and Damage from Climate Change: Concepts, Methods and Policy Options*, Reinhard Mechler and others, eds. (Springer, 2018).

(132) Loss and Damage Collaboration, "The cost of delay: why finance to address loss and damage must be agreed at COP27" (October 2022).

(133) انظر - <https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-11/2022-11-02-HC-Open-Letter-to-UNFCCC-COP27.pdf>

(134) انظر <https://unfccc.int/documents/624440>

وتقوض معه الحق في السكن في حد ذاته. بل بدلاً من ذلك، يتطلب الأمر تقليل البصمة الكربونية للإسكان، وضمان مرونة الإسكان في وجه الأحداث المناخية.

64- وللظواهر الجوية المتطرفة والظواهر البيئية النشوء آثار كبيرة ودائمة على التمتع بالحق في السكن. وتواتر ومخاطر الظواهر الجوية المتطرفة ومخاطرها، فضلاً عن التأثير طويل الأجل للأحداث بيئية النشوء، واضح بالفعل. فمثل هذه الأحداث تلحق الضرر بالمساكن وتدمرها وتجعل المساكن القائمة غير ملائمة بسبب الظروف المتغيرة، وتدفع إلى الهجرة المناخية وقد تتطلب في بعض الحالات النقل الدائم للمجتمعات. وربما توفر إعادة الإعمار فرصة لمعالجة أوجه عدم المساواة وتحقيق أمن الحياة ومرونة الإسكان والحياد الكربوني. ولا ينبغي أن يترتب على جهود إعادة الإعمار تأثير ضار على حق ضحايا الكوارث المناخية في السكن. والدول ملزمة بما يلي:

(أ) العمل باستمرار، بالتشاور مع المتضررين ومشاركتهم، لتحسين المرونة المناخية للإسكان والتأهب للكوارث المناخية. ويستلزم ذلك وضع استراتيجيات إقليمية أو محلية لرسم خرائط للمخاطر المناخية وتحديد الاستعداد لها والتخفيف من حدتها، والمشاركة في عمليات تخطيط الأحياء بصورة تشاركية، مع تمثيل الفئات الضعيفة في ذلك المسار؛

(ب) إشراك المستوطنات غير النظامية وسكانها في أي تخطيط للتكيف مع المناخ؛

(ج) توفير المأوى الآمن والكافي والمساعدة في إعادة الإعمار بعد الأحداث المناخية، بسبل منها توفير الأموال والمواد والمرافق والبنية التحتية. وفي هذا السياق، يود المقرر الخاص أن يؤكد من جديد التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بجهود التعمير بعد انتهاء النزاع والكوارث وجهود الإغاثة في حالات الكوارث⁽¹³⁵⁾ التي قدمها مكلف سابق بولايات⁽¹³⁶⁾؛

(د) العمل، في حالة الهجرة الناجمة عن المناخ، مع مجموعات المصالح لضمان حلول إسكان متوافقة مع الحقوق ومرونة ودائمة، بما في ذلك أمن الحياة، في أماكن المقصد؛

(هـ) ضمان عدم السعي إلى إعادة التوطين والترحيل إلا عندما لا يمكن تجنبهما ويقتضيهما تماماً عدم استدامة الحفاظ على المستوطنات البشرية في المناطق المعرضة للخطر. وينبغي التخطيط لأي إعادة توطين أو ترحيل وتنفيذها بالتشاور والمشاركة الكاملين من جانب المجتمعات المتأثرة والمستقبلية، والامتثال للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الإخلاء والترحيل بدافع التنمية وغيرها من معايير حقوق الإنسان المنطبقة، مثل إعلان⁽¹³⁷⁾ الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

65- وينبغي اتخاذ الإجراءات المذكورة أعلاه بطريقة تعزز الحق في السكن اللائق. وبما أن الحق في السكن اللائق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في المشاركة، فإن الدول ملزمة بضمان الوصول إلى المعلومات ومشاركة جميع الأشخاص المتضررين، بما في ذلك الفئات المهمشة، في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم أي إجراءات وسياسات تتعلق بالمناخ. ويشمل ذلك الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات غير نظامية، والأشخاص الذين يعيشون في حالات التشرد، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والنساء، والأطفال، والمثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغاييري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسيتين،

(135) Oxfam International, "Climate finance shadow report 2020".

(136) Tess Woolfenden and Sindra Sharma Khushal, "The debt and climate crises: why climate justice must include debt justice" (October 2022).

(137) A/HRC/16/42.

والأشخاص المتنوعين جنسانياً، والأقليات العرقية والإثنية، والشعوب الأصلية، والفلاحين، وصيادي الأسماك، والمهاجرين، واللجئين، والمشردين داخلياً. ويجب على الدول أيضاً أن تعترف بالدور القيم للمدافعين عن حقوق المناخ والسكن وأن تكفل حمايتهم وفقاً للإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان).

66- ويجب على الدول أن تضمن امتثال جميع مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه للحق في السكن اللائق وألا تؤدي إلى مزيد من عدم المساواة أو تؤدي إلى الترقية الحضرية لأغراض المناخ و"الاستيلاء الأخضر" وعمليات الإخلاء القسري والتشريد التعسفي للمجتمعات. وعلى الوكالات والآليات الدولية والدول المانحة والأعمال التجارية التزامات ببذل العناية الواجبة، وينبغي أن تضع ضمانات وآليات للتظلم لضمان ألا تنتهك مشاريع التخفيف والتكيف التي تمويلها الحق في السكن اللائق أو أي معايير أخرى لحقوق الإنسان.

67- وينبغي للدول أن تعتمد تشريعات لحماية الحق في السكن اللائق واحترامه وإعماله دون تمييز. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تقوم بما يلي:

(أ) إدراج الحق في السكن اللائق في خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمناخ، والمساهمات الوطنية المحددة، وخطط التكيف الوطنية؛

(ب) الحرص على مراعاة استراتيجيات الإسكان الوطنية لمخاطر المناخ وتنسيقها مع السياسات المناخية.

68- ويعد قطاع الإسكان مساهماً كبيراً في تغير المناخ، حيث يمثل 37 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بالطاقة من خلال استهلاك الطاقة والبناء وحدهما. وتسهم الزيادات في نصيب الفرد من الحيز السكني، وانبعاث الملوثات، وإزالة الغابات، والتصحر، وفقدان التنوع البيولوجي، والزحف العمراني، في زيادة الانبعاثات التي تؤثر سلباً على المناخ. وفي ضوء تزايد عدد سكان العالم من طالبي الإسكان، هناك حاجة لضمان استدامة الإسكان.

69- وإعمال الحق في السكن اللائق، لا سيما إذا استمر بالطريقة التي تم إعماله بها في العديد من البلدان المتقدمة النمو، له تأثير مناخي قوي مقارنة بإعمال بعض الحقوق الأخرى (مثل الحق في التعليم أو الحق في المساواة أمام القانون). ويرى المقرر الخاص أن تعريف السكن اللائق لا ينبغي أن ينطوي فقط على النظر في الحد الأدنى من المساحة بالنسبة للشخص الواحد، بل أيضاً في الحد الأقصى للمساحة. وينبغي ألا تؤدي زيادة تحسين ظروف السكن بالنسبة للبعض إلى تقويض الحق في السكن اللائق للآخرين وللأجيال المقبلة.

70- وتتطلب التزامات حقوق الإنسان والتعهدات بموجب الاتفاقات الدولية المتعلقة بالمناخ من الدول أن تحقق في أسرع وقت ممكن انتقالاً عادلاً نحو إسكان للجميع متوافق مع الحقوق ومقاوم للمناخ وخال من الكربون، بوسائل منها:

(أ) تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الأسر المعيشية، مثل اعتماد معايير كفاءة الطاقة؛ وتشجيع تحديث المباني؛ واستخدام أنظمة الإضاءة والأجهزة والمعدات عالية الكفاءة ومنخفضة الانبعاثات؛ وتوسيع نطاق الحصول على الكهرباء المنتجة بطريقة صديقة للبيئة وغيرها من مصادر الطاقة الخضراء حيث لا تزال الأسر تعتمد على أشكال الطاقة الأحفورية للتدفئة والطهي وغيرها من الاحتياجات؛

(ب) تشجيع تلبية احتياجات الإسكان بالاستعانة على نطاق أوسع بالمساكن الحالية، وذلك للسماح بما يلي: ترميم المباني المهجورة بأمان واستخدامها كأماكن للإقامة؛ تجديد وتحديث المباني المتقادمة؛ استخدام المنازل المخصصة للعطلات كأماكن إقامة رئيسية، على سبيل المثال من خلال السياسات الضريبية المناسبة. وفي السياق الأخير، ينبغي للدول أن تنفذ توصيات لمعالجة أمولة الإسكان لضمان التخفيف من حدة تغير المناخ في قطاع⁽¹³⁸⁾ الإسكان؛

(ج) السعي في سياق تشييد المساكن لا سيما في أجزاء الإنشاءات الرئيسية، إلى تعزيز استخدام المواد التي تحقق صافي الانبعاثات الصفري من الكربون المتجسد الميسورة التكلفة والتي يمكن الوصول إليها، وكذلك المواد المتجددة مثل الخشب والطين والقش، أو المواد المعاد تدويرها؛

(د) الاستثمار في تطوير مساكن اجتماعية جديدة محايدة من حيث الكربون ومقاومة للمناخ وميسورة التكلفة للجميع؛

(هـ) الحرص على تضمين سياسات التخطيط الحضري تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة للطاقة، واستخدام الأراضي، والنقل، وتموقع الخدمات، وعدالة البنية التحتية، وكذلك إشراك المستوطنات غير النظامية وسكانها في تلك الجهود.

71- وبالنظر إلى أن المسؤولية الرئيسية عن الإسكان في العديد من البلدان تقع على عاتق الحكومات المحلية والإقليمية، فمن أجل التحول نحو الإسكان المتوافق مع الحقوق والقادر على التكيف مع المناخ والمحايد من حيث الكربون للجميع، يجب على الدول أن تضمن للحكومات المحلية والإقليمية ما يلي:

(أ) منحها السلطة والموارد البشرية والمالية الكافية، بما في ذلك عن طريق بناء الخبرة التقنية في مجالات حقوق الإنسان والإسكان وتغير المناخ على المستوى المحلي؛

(ب) إجراء تخطيط تشاركي لاستخدام الأراضي والتخطيط الحضري بشكل استباقي لتجنب ترسيخ أوجه عدم المساواة القائمة أو خلق مخاطر مناخية طويلة الأجل؛

(ج) توفير القيادة والتنسيق والإشراف من قبل الكيانات على مستوى الدولة بالقدر الكافي لتنفيذ سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

72- وينبغي للجهات الفاعلة التجارية وغير الحكومية أن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وأن تعالج انتهاكات حقوق الإنسان التي تتحمل مسؤوليتها. وهو ما يتطلب على وجه التحديد ما يلي:

(أ) إدراج الشركات للحق في السكن اللائق في سياسات الشركات والسياسات الاجتماعية والحوكمة؛

(ب) وضع شركات الهندسة المعمارية وشركات التصميم تصاميم تهدف إلى الانتقال إلى مساكن مقاومة للمناخ ومحايدة من حيث الكربون والابتكار في المواد والعمليات المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفئات المهمشة؛

(ج) مراعاة شركات البناء والهندسة للتأثيرات المناخية عند الحصول على المواد والنظر في استخدام عمليات وأساليب البناء المنخفضة الكربون؛

(د) حرص المستثمرين ومقاولي البناء على توجيه الاستثمار بعيداً عن مساعي تعظيم الأرباح على المدى القصير الذي يشجع على الإفراط في البناء، والقيام بدلاً من ذلك وبصورة استباقية بدعم الإسكان المسابر للمناخ والمحايد من حيث الكربون؛

(هـ) حرص ملاك المباني والجهات التي تتولى إدارتها على الحد من انبعاثات الكربون التشغيلية من المباني.

73- ويستلزم النهج القائم على الحقوق اعتماد نظرة شاملة وطويلة الأجل، واعتماد ضمانات لمنع الضرر، ووضع آليات للمساءلة، وتوفير المعلومات عن عمليات صنع القرار، وضمان مشاركة وإدماج الأشخاص والجماعات المتضررين، وضمان عدم التمييز، وإعطاء الأولوية لاحتياجات الأشخاص الأكثر ضعفاً، مع تعزيز المنافع المشتركة⁽¹³⁹⁾.

74- ومن الأهمية بمكان ضمان ألا تؤدي الجهود المبذولة للحد من انبعاثات الكربون في البيئة المبنية وقطاع الإسكان إلى ارتفاع تكاليف الإسكان والطاقة بالنسبة للأسر المعيشية، أو زيادة العجز العالمي في السكن اللائق والميسور التكلفة، أو زيادة أوجه الضعف والتهميش القائمة. وقد تشمل التدابير الرامية إلى ضمان القدرة على تحمل تكاليف السكن في المرحلة الانتقالية العادلة ما يلي:

(أ) تقديم الدعم المالي المحدد الهدف، بما في ذلك لصالح الأسر ذات الدخل المنخفض وأولئك الذين يعيشون في مساكن غير نظامية؛

(ب) تقسيم تكاليف التحول الأخضر في قطاع الإسكان بشكل عادل بين السلطات العامة ودافعي الضرائب وملاك المنازل والمستأجرين أو مجموعات المصالح المتأثرة الأخرى؛

(ج) الحؤول دون أن يتسبب تحديث المباني أو اشتراطات المباني الخضراء في زيادة تكاليف الإسكان، من خلال فرض حد أقصى للإيجارات، وحماية المستأجرين، واشتراط تخصيص نسبة من مشاريع الإسكان المتعددة الاستخدامات للمساكن ذات الأسعار المعقولة حقاً، وربط قروض تحديث المباني بتحقيق وفورات في الطاقة في المستقبل؛

(د) الاستثمار في الإسكان العام أو الاجتماعي الميسور التكلفة.

75- ويدعو المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى ما يلي:

(أ) إنشاء آليات مبسطة وفعالة لتقديم المساعدة المالية الدولية لتدخلات التخفيف والتكيف في قطاع الإسكان للبلدان النامية المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ؛

(ب) ضمان تزويد صندوق الخسائر والأضرار الذي أنشئ مؤخراً بالموارد وتشغيله في أسرع وقت ممكن، والحرص على أن يتم صرف تمويلاته بكفاءة، وأن يشمل آليات للرقابة العامة ومشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ويضمن توجيه الدعم بالفعل إلى من تضررت منازلهم أو أصبحت غير صالحة للسكن بسبب الآثار المرتبطة بالمناخ؛

(ج) إنشاء آلية دولية للحصول من الجهات التي تتحمل الجزء الأوفى من المسؤولية عن أزمة المناخ على جبر الأضرار والتعويض عن الآثار المترتبة على المناخ في الإسكان؛

(د) تحديد المسؤوليات التاريخية للدول وكيانات التمويل الرأسمالي والتمويل العقاري الخاص الناشئة عن تشجيع الإفراط في البناء، وضمان مشاركتها في أي آلية لجبر الضرر والتعويض بشكل متناسب مع إسهامها في أزمة المناخ؛

(هـ) السماح بتعليق أو إلغاء مدفوعات الديون في أعقاب الظواهر المناخية المتطرفة حتى تتمكن الحكومات من ضمان إعادة الإعمار الفعالة مناخياً والمرنة بالنسبة لأولئك الذين تضررت منازلهم أو دمرت.